

الحمد لله



الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع-249
تاريخ القرار: 06 ماي 2016

قرار

بتاريخ 06 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع-249 دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

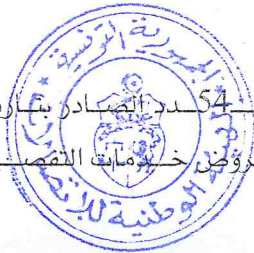
المدعى عليها: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع-01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع-46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع-01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع-10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع-3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع-53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع-54 دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 13 أفريل 2016 والمتضمن طلبها القضاء بإلزام الشركة الوطنية للاتصالات بالسحب الفوري للعروض التجارية موضوع التظلم وإلزامها بالتشطيب على وسائئها الأشهارية من موقعها على الواب إلى حين البت في القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد812د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 18 أفريل 2016 والموجهة الى شركة "اتصالات تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول مطلب التدابير الوقتية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "اتصالات تونس" حول مطلب التدابير الوقتية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عد801د بتاريخ 21 أفريل 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن "أوريدو تونس" تقدمت بتاريخ 13 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عد328د تضمنت تظلمها من تعمد "اتصالات تونس" مواصلة تطبيق تعريفات قائمة على مبدأ التفريق بين الشبكات بشأن ثلاثة من عروضها التجارية المعلن عنها بموقع الواب التابع لها والمتمثلة في:

Binetna -
postpayé classique -
forfait mobile TT -

وانتهت إلى طلب إلزام خصيمتها بإيقاف العروض التجارية موضوع التظلم مع التشطيب عليها في موقعها الالكتروني وتسليط عقوبة مالية مناسبة على "اتصالات تونس" تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أوريدو تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد "اتصالات تونس" مواصلة تطبيق تعريفات قائمة على مبدأ التفريق بين الشبكات بشأن ثلاثة من عروضها التجارية المعلن عنها بموقع الواب التابع لها والمتمثلة في:

Binetna -
postpayé classique -
forfait mobile TT -



مشيرة إلى أن قرار الهيئة عد54-د المؤرخ في 11 جوان 2014 حدد تاريخ غرة جانفي 2016 للإنتلاق الفعلي في إلغاء التفرقة بين تعريفات المكالمات المجرة داخل الشبكة وخارجها متمسكة بأنه سبق للهيئة أن اتخذت إجراءات عقابية بشأن خصيمتها تمثلت في التنبيه عليها وأمرها نتيجة عدم إذعانها لقراراتها، مدعية أن هذه الممارسات ألحقت بها أضرار مادية لا يمكن تداركها، وانتهت إلى طلب القضاء بإلزام الشركة الوطنية للاتصالات بالإيقاف الفوري للعروض التجارية موضوع التظلم وسحبها من موقع الواب التابع لها إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 21 مارس 2016 تحت عد13065-د تضمن معاينة الإشهار الوارد بموقع الواب التابع لشركة " اتصالات تونس " والخاص بالعروض التجارية موضوع التظلم والتمثلة في:

Binetna -
postpayé classique -
forfait mobile TT -

مرفقا بصفحة الواب موضوع المعاينة.

وحيث أكدت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية تحيينها لجميع عروضها التجارية بما يتطابق مع أحكام القرار عد54-د المؤرخ في 11 جوان 2014 دافعة بتزامن تحيين العروض موضوع دعوى الحال مع تاريخ نشر الدعوى مستشهدة بوثيقة إشهارية ادعت استخراجها بتاريخ 20 أفريل 2016 من موقع الواب التابع لها مشيرة إلى أنها تروج عرض " classique postpayé " تحت تسمية "Fatoura" متمسكة بأن التحقق من مدى مساس العرض بقواعد المنافسة النزيهة يخرج عن المناط المرفوعة فيه دعوى الحال لمساسه بأصل النزاع وانتهت إلى طلب القضاء برفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى إلزام الشركة الوطنية للاتصالات بالإيقاف الفوري للعروض التجارية موضوع التظلم وسحبها من موقعها الإلكتروني إلى حين البت في القضية الأصلية لمخالفتها لقرار الهيئة عد54-د المؤرخ في 11 جوان 2014.

وحيث دفعت المدعية بعدم تحيين خصيمتها لعروضها التجارية بما يتطابق مع قرار الهيئة عد54-د المؤرخ في 11 جوان 2014.

وحيث تمسكت المدعى عليها بأن تحيينها للعروض التجارية موضوع التظلم كان بالتزامن مع تاريخ نشر الدعوى.



MA

وحيث شددت العارضة على أن الممارسة المتظلم منها قد ألحقت بها أضرار يصعب تداركها لتمسكها بتأثيرها على القيمة التنافسية داخل سوق الاتصالات.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من التاريخ الفعلي لتحيين المدعى عليها لعروضها التجارية إضافة لمدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها المالية يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال، واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
هشام بسباس

